باقر سلمان النجار

الحداثة الممتنعة في الخليج العربي

تحوّلات المجتمع والدولة



دار الساقي

المحتويات

شكر وتقدير

لطالما رغبتُ في أن يكون لي عمل بحثي شامل لمجتمع الخليج العربي يقترب في ذلك من الأعمال البحثية الرئيسية عن المجتمع العربي، تلك الأعمال التي جاء بها حليم بركات عن المجتمع العربي، أو حنا بطاطو عن المجتمع العراقي، ولكن أن يكون إقليم الخليج مجال بحثه. لقد انشغلت بدراسة مجتمع الخليج العربي منذ كنت طالباً على مقاعد الدراسة في منتصف سبعينيات القرن الماضي، إذ حرصت آنذاك على حضور مقرر مجتمعات الخليج والجزيرة العربية للدكتور محمد غانم الرميحي في قسم علم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة الكويت، الذي كانت له الريادة في الاهتمام بدراسة وتدريس منطقة الخليج العربي في إطارها الكلي، كما له الفضل في إصدار مجلة الخليج والجزيرة العربية التي بقت رغم مرور أكثر من أربعة عقود على إصدارها مصدراً علمياً مهما للدارسين مجتمعات الخليج والجزيرة العربية. ولا أخفي أن ذلك قد شكل لدي اهتماماً بحثياً ونظرة كلية إلى المنطقة أكثر من الاهتمام بمناطقها الفردية. فالمنطقة، رغم بعض الاختلافات التي قد تكون قائمة في بنيانها الاجتماعي والاقتصادي ولربما بعض الاختلافات الفرعية المتعلقة بتطور بنائها المؤسسي والسياسي وتنوعاتها الثقافية التي قد تكون أحياناً واضحة بل كبيرة، فإنها ككل تشكل كياناً جغرافياً وسيآسيا واجتماعياً واحداً تجمعه قواسم مشتركة كثيرة وكبيرة.

إن بعض أجزاء هذا الكتاب قد تكون ظهرت كمطبوعات في دوريات كمجلة المستقبل العربي ومجلة أبواب وعمران وفي كتب عربية وفي الفضاء السايبري، وبعضها كان بتكليف من منظمات دولية كـ"منظمة العمل الدولية" وغيرها، بل إن بعض أجزاءه

بعداً إثنياً أو مذهبياً أو دينياً أو قبلياً كما لا يمكن حلها بافتعال الصراع مع الخارج أو لومه لبعض إخفاقات الداخل. إن حل معضلاتنا لا يتم إلّا بالأخذ بأسباب العصر في البناء المؤسسي لتحقيق أسباب النهوض الاقتصاد والسياسي والاجتماعي. وهو نهوض لا يمكن تحقيقه بمسك جانب منه دون الآخر، وهي في حقيقتها عمليات من التحوّل تصيب المجتمع بكل قطاعاته ومؤسساته وجماعاته.

الباب الأول

بعض معضلات تحوّلات الدولة والمجتمع

الفصل الأول

الدولة: سلطة تهددها تضامنياتها

"إن الدستور الذي أصدرناه ليس أكثر من تنظيم حقوقي لعادات معمول بها في الكويت. فقد كان الحكم في هذا البلد شورى بين أهله".

عبد الله السالم الصباح (١٩٦٢)

مقدمة

تفتقر المجتمعات التقليدية عموماً تلك التراتبية القائمة في المجتمعات الحديثة بين الحاكم والمحكوم، بل إن هذه المجتمعات تفتقر التمايز الطبقي القائم في المجتمعات الحديثة. وهي في النتيجة تفتقر أي حالة من حالات الثقافة الطبقية. من هنا، تحدث البعض من أبناء المنطقة بقدر من الرومانسية عن حالة مجتمعاتنا التقليدية في درجة الوصل بين الحاكم والمحكوم، وبين الفقير والغني. وهي حالة لا يمكن مقاربتها بالمجتمعات المعاصرة. فصغر حجم المجتمع الذي كان حينذاك أقرب إلى القرية، تتجاور بيوت ساكنيها من حكام ومحكومين ومن فقراء وأغنياء، وقلة الصراع فيها على مصادر القوة الاقتصادية والسياسية، التي كانت في واقعها مصادر محدودة في حجمها، كلها أمور لم تكن لتقود إلى حالة من "السعار" في

علاقة الأفراد والجماعات، لأسباب متعلقة بأصولهم العرقية أو القبلية أو الدينية أو المذهبية. هي مجتمعات بسيطة لم تكن كثيرة الثراء والقوة. كما لم تخبَر كثيراً من نماذج السلطة الحديثة وقمع الدولة. فهي في ذلك تمثل حالة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية لم تكن في ممارساتها ومؤسساتها تحمل شيئاً ذا علاقة بما يسمى جنيولوجية الدولة geneology of the state. فموقع شيخ القبيلة وسلطته تختلف عن سلطات الحاكم أو الرئيس في الدولة الحديثة، فهو، أي شيخ القبيلة، قد يمتلك القوة لكنها لم تكن تلك القوة المعتمدة على القهر في مواجهة المختلف. فإدارة أفراد الجماعة كانت تعتمد في جلها على الأعراف والتقاليد والقيم وربما التعاليم الدينية أكثر من القوانين والنصوص المكتوبة. وهي لذلك لم تكن تقود إلى حالات من التمرد التي بتنا نعرفها في مجتمعاتنا المعاصرة. وبذلك، أبقت على الدوام إمكانية الحل من الداخل بين الحاكم والمحكوم وهي حلول تقوم على الترضية وشراء الولاءات للعناصر الاجتماعية التي تعتمد عليها قوة الحكم أو تخشاها. وعموماً إن الجماعة التقليدية تتصف في الغالب بقدر كبير من الاتساق والتماثل، الأمر الذي لم يكن يفسح لأفرادها قدراً من الاستقلالية أو التمرد. وهو تماثل يعطي المجتمع قدرة على إعادة إنتاج نفسه باستمرار دون إحداث أي نوع من الاهتزاز أو الاضطراب.[1] وهو ما جعل العلاقة القائمة ما بين الحاكم والمحكوم تتسم بقدر كبير من الشخصانية، كما أن التحالفات القائمة بين الحاكم والقبائل والعائلات الأخرى كانت تقوم على مجموعة من المنافع المتبادلة للحفاظ على أمن الإمارة وشرعية الحكم.[2]

إنها حالة لا يتماهى فيها السياسي كثيراً في شبكة علاقات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية. وفي الواقع هذا التماهي إنما جاء مع التعقيد الذي خضعت له مجتمعات المنطقة في مؤسساتها وأفرادها وأنماط معيشتها، بالإضافة إلى التدفق الكبير للعمل الأجنبي بأجناسه وأعراقه وإثنياته المختلفة. ومع اشتداد الصراع على القوة ومصادرها في المجتمع، بل الرغبة في الاستحواذ على هذه المصادر وريوعها من البعض دون

1 Pierre Clastress, *Soceity against the state*, Zone Books, New York, 1989, pp.204-212.

2 James Onley and Suliman Khalaf," Shaikhly Authority in Pre-oil Gulf: A Historical-Anthropological Study", *History And Anthropology*, Vol.17, No.3 (2006) pp.189-206.

الآخر، يكمن جزء من مبررات وتفسيرات هذا الصراع في تلك التمثلات الاجتماعية القائمة في المجتمع: القبلية والعرقية والدينية والطائفية والطبقية وربما في مناطق السكن وجهويتها. وهي في جلها تقسيمات قد جاءت بعد ذلك مع نشوء الدولة وتشكل مؤسساتها كرمز للقوة وتمثلات السلطة فيها. وخلقت هذه التمثلات قدراً من الخلاف وربما الصراع داخلها كما هو الصراع عليها. وهو صراع تجلت فيه حيناً شكل التمثلات التي كانت قائمة أساساً في المجتمع، وأحياناً أخرى بعض التمثلات التي جاءت إلينا من الخارج في أشخاص أو رؤى أو أفكار سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية.

١ – الدولة: إطلالة نظرية

رغم أننا نتحدث دائماً عن الدولة كأنها كيان موحد، وذلك كنتيجة لما قد يبدو عليه فعلها من مركزية، فإنها في واقع أمرها حالة أو ظاهرة متعددة الجوانب تختلف طبيعتها باختلاف سياقاتها الزمانية والمكانية وربما اختلافات سياقاتها الاجتماعية والثقافية والدينية. وأي محاولة لمعرفة ودراسة الدولة لا بد أن تضع في اعتبارها إطارها المكاني وبعدها الزمني. فالدولة كيان لا يعمل إلّا في إطار مكاني محدد، لكن سلطتها ونفوذها قد يمتد أحياناً خارج حدودها الجغرافية البعيدة أو القريبة. ومثل ذلك يعبر عن قوة الدولة وحجم نفوذها. كما أن وظيفتها وتمفصل دورها في الداخل يجعل تدخلها وتشابكها في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي عميقاً بل معقداً، وهي أنماط وعمليات من الفعل تبسط به الدولة سلطتها على مؤسساتها وتنظيماتها وتوظف أيديولوجيتها لإخضاع الناس والمكان.[1]

وتنتظم علاقات الأفراد في الدولة الحديثة عبر نظام معقد من الحقوق والواجبات ولاشخصانية المنافع والمكافآت، وهي أمور تحددها الأطر القانونية والأنظمة الدستورية التي تتحوّل من خلالها مواقع الأفراد في المجتمع من رعايا للحاكم إلى

1 David Held et al, *State & Societies*, Oxford, Open University Press, 1983, p.1.

مواطنين في الدولة عبر أنظمة قانونية عامة لا شخصانية فيها[1]. وتحدد الطبيعة الثقافية والسياسية للدولة قدرتها على تبني الذهاب في طريق إدماج مكوناتها المختلفة عبر العمليات السياسية والبرامج الاقتصادية التي تبتدعها الدولة. فكلما اتسعت عمليات الاندماج بمستوييها السياسي والاقتصادي، وشملت في ذلك المكونات الاجتماعية والثقافية المختلفة ضمن أطر قانونية لا شخصانية واضحة المعالم، استطاعت الدولة أن تتجاوز أحد معضلات استقرارها وتزيد قدرتها على الاستمرار والتكيف.

وتتشكل الديناميات المؤسساتية في الدولة من تقاليد المجتمع الثقافية ودرجة قابليتها للتكيف مع التغيرات التي تخضع لها كما طبيعة بيئة المجتمع السياسية وموقعه، أي المجتمع، في النظام العالمي أو في النظام الإقليمي الخاص. ودرجة ارتباطات النظام الإقليمية والدولية تحدد كذلك درجة وسرعة التغيرات الممكنة في هياكل الدولة وفي علاقتها بمجتمعها وفي قابلية هذا المجتمع على التغيير أو الإقدام عليه.[2]

وعند تحليل طبيعة الدولة لا بد من الأخذ في الاعتبار الأمور التالية: أولاً بناء السلطة والمفاهيم التي تتأس وفقها أو تفهم أو تمارس العدالة في المجتمع، ثانياً طبيعة وبناء القوة السائد وتجلياته في العمليات التنافسية وفي الصراع السياسي. وهو صراع إما أن يتأسس على أساس طبقي أو عرقي أو ديني وإما أن يأخذ مستويات دينية أدنى (صراع المذاهب والطوائف) أو قبلية، ثالثاً العناصر التي وفقها يتأسس البناء الهيراركي: الطبقي والاجتماعي في المجتمع، رابعاً المحددات التي تتم وفقها عضوية الأفراد في التجمعات والجماعات القائمة. وهي محددات تؤثر عموماً في السياسات الكبرى المتبناة في المجتمع وفي الرؤية لمشكلاته. وهي أسس مهمة في تحديد درجة تبني المجتمع مداخل محددة في الاندماج: المعنوية والقانونية والتواصلية أو درجة قابليته لتبنى ذلك، وتحديداً في المجتمعات التي تمثل هذه المكونات أساس الشرعية فيها. وهي أسس لديها قابلية للاستمرار في المجتمع، بل القدرة على الاستمرار عبر حقب تاريخية مختلفة قد تذهب عميقاً في التاريخ، فبعض هذه الأسس التقليدية لديها قدرة خارقة على تفادي التطورات التكنولوجية والارتباط بصورة أكبر ببعض الموجهات

١ المصدر السابق، ص.١٠.

2 Ali Kazancigil, *The State in Global Perspective*, Paris, UNESCO, 1986. p.21.

الثقافية والاجتماعية ذات القدرة على الاستمرار في فضاءات حداثية. من الناحية الأخرى إن هذه الموجهات الثقافية المؤسساتية قد تنزع بمنهجية أن تكون مصدر اضطراب وصراع وتغير في المجتمع عندما تعجز عن التكيف مع التغيرات الحادثة.[3]

وينتج هذا الاضطراب أو الصراع من حقيقة أن جزءاً من التناقض هو نابع من الأنظمة نفسها أو من مصفوفة الموجهات الثقافية عينها التي تعمل هذه الأنظمة في نطاقها. بمعنى آخر: طبيعة الأنظمة ذاتها والفضاءات التي تعمل من خلالها أو الضغوط التي تخضع لها قد تولد شحنات من الصراع، وثانياً يأتي هذا التناقض أو الصراع من محاولات فرض هذه الرؤى والموجهات الثقافية الخاصة أو محاولة مد تطبيقها على المجموعات المؤسساتية الأوسع، وثالثاً أن يكون هذا الصدام نتيجة للصراع بين مصفوفة المرجعيات المختلفة وما تمثله هذه المؤسسات المختلفة من مصالح. من هنا إن عمليات الصراع والحركات الاحتجاجية هي سمات متأصلة في المجتمعات البشرية وتؤثر في الأبعاد التنظيمية والرمزية للتغير الاجتماعي.[4] وهي عمليات تقود إلى تطور مؤسساتي في جهاز الدولة وطريقة أدائها وظائفها أو إلى ما قد نسميه اختطاف الدولة ثم جنوحها نحو قدر كبير أو صغير من الانحيازية وممارسات لا تنهي الصراع على الدولة إنما تعمل على تأجيله أو تأجيجه. وهي حالة قد تقود في بعض الأحيان إلى دخول هذا القطر أو ذاك في دوامة من الصراعات الإثنية أو السياسية أو الدينية قد تتخللها استراحات لا يحلها إلّا مدخل الصلح الاجتماعي والإصلاح السياسي.

والدولة لا يحكمها نمط واحد كما أنها لا تأتي في كل المجتمعات على وتيرة واحدة، ولا يحكمها إطار مرجعي مُحدد، لكن التغيرات التي جاءت على العالم خلال العقدين أو الثلاثة الماضية قد قربت بين هذه الأنماط أو خلقت قدراً من القواسم المشتركة فيما بينها، لكنها لا تجعل منها كياناً موحداً من حيث الطبيعة والفعل. فالدولة هي نتاج لسياقات المجتمع: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولربما الدينية ويُخلق، فيها أو عند القائمين عليها صراع على طبيعة القيم التي يجب أن تكون مُحددة لمسارها: بين تأكيد لمسألة الأمن والقوة والاستقرار والسيادة في مقابل قيم

٣ المصدر السابق، ص.٢١.
٤ المصدر السابق، ص.٢٠.

العدالة والمساواة والحرية. ورغم أن البعض قد يعتقد أن الأخذ بالاول يخلق دولة قوية ومتضخمة، فإن موازنة ذلك بالشق الثاني ينحو بالدولة نحو الاستقرار ويعزز شرعيتها،[1] أو أن تكون الدولة منفتحة على كل الأفكار ونماذج الحكم... وبين الاحتكام إلى نموذج محدد قائماً على أيديولوجيا أو دين ولربما مذهب أو مدرسة فقهية معينة.

إخفاق الدولة في تحقيق تغير سياسي رغم ما قد تبدو عليه من قوة تسلطية فائقة إنما يقود إلى إخفاقات أخرى على صعيد قدرتها على إدارة الملف الاقتصادي كما إدارتها المسألة الاجتماعية والثقافية، وهي إخفاقات تعمق أزمة شرعيتها السياسية وتزيد درجة الصراع على الدولة بوسائل غير مأمونة النتائج.[2]

ويقدم جويل مغدال Joel Migdal تصنيفه للدولة القوية مقابل الدولة الضعيفة في ضوء علاقتهما بالمجتمع. فالدولة القوية بالنسبة إليه هي تلك الدولة ذات التغلغل في مجتمعها وتكون قيمها السياسية والاقتصادية في مصلحة مجتمعها. إذ تُعلى فيها قيم المواطنة والتضامن والثقة بين المكونات المختلفة للمجتمع. كما تعلو في هذا المجتمع الروابط الأفقية القائمة على القواسم الفكرية والسياسية المشتركة والمؤطرة في الأحزاب السياسية والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني. وتتكامل فيها تنظيمات المجتمع مع الدولة في تحقيق أهداف ومصالح المجتمع، ولا يقوم الخلاف بين الدولة وتنظيمات المجتمع على أسس شخصية أو دينية أو قبلية أو عرقية وإنما جوهر الخلاف يقوم على الاختلاف في طبيعة البرامج والسياسات. ويربط مغدال هذه الشروط بالمجتمعات التي قطعت شوطاً في طريق الديموقراطية. وفي المقابل إن الدولة الضعيفة، وفق مغدال، هي العاجزة عن تنمية مجتمعها وتحقيق مصالحه. وهي في هذا تتخذ موقفاً عدائياً منه وتناهض تنظيماته المدنية وأحزابه السياسية، وتنعدم فيها الثقة بالدولة. وتنزع الدولة في هذا النموذج نحو تكريس الروابط العمودية القائمة على القبيلة والعشيرة والدين والانتماءات الإثنية الأخرى

١ مي مجيب مسعد، الأقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص.٧٩.

2 Raymond Plant, "Jürgen Habermas and the Idea of Legitimation", *European Journal of Political Research*, 10 (1982) p.342.

ما يخلق مجتمعاً ضعيفاً تتكرس فيه الإخفاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وينتشر فيه الفساد والمحسوبية ويعمل الأفراد لمصالحهم الشخصية وتوزع المنافع والخدمات في ضوء انتماءات الأفراد الإثنية ودرجة قربهم من مركز السلطة أو الماسكين بها.[1]

إذاً، إن طبيعة العلاقة التي تنسج بين الدولة والمجتمع تتأثر بدرجة تطور مؤسسات الدولة والقائمين عليها، كما تتأثر بدرجة تطور القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع، أي أن يملك المجتمع مصفوفة من المقومات الثقافية والسياسية والاجتماعية تحوّله، كما يقول الأستاذ امحمد مالكي، نداً وطرفاً في دينامية صياغة العقد الاجتماعي الجديد الذي يمنع تغول الدولة وابتلاعها المجتمع.[2]

٢ – الدولة التضامنية في الخليج

لا ننطلق في تفسيرنا مجمل التحوّلات التي أصابت المنطقة على مدى العقود القليلة أو الكثيرة الماضية من نظرية محددة، لكن تفسيرنا بعض الظواهر والمشكلات قد يأتي متسقاً مع إحداها دون الأخرى. وقد لا نختلف مع الرأي القائل إن النفط، كما أشرنا سابقاً، قد مثل المحرك الذي جرت معه كل التحوّلات التي جاءت على المنطقة، لكنه قد لا يعيننا على تفسير الكثير مما نحن فيه أو ما قد نتحوّل إليه، بل لا يعيننا على تفسير تلكؤات البعض أو ارتداده. فبعد نظرية الدولة الريعية The Renteir State التي راجت تفسيراتها مع إصدار لوشيني والببلاوي كتابهما الدولة الريعية في الوطن العربي نزعت الكثير من الدراسات نحو تفسير الكثير من السياسات والتوجهات والمصاحبات على صعيد الممارسة الرسمية وعلى الصعيد المجتمعي العام في ضوء المنطلقات التي تطرحها النظرية الريعية. وهي نظرية تختصر الحالة الخليجية في النفط أو الحاجة إلى الأمن في المنطقة، وهي حاجة تزايد الطلب عليها منذ سقوط نظام الشاه ومجيء الجمهورية الإسلامية في إيران في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وما بدأ بعد

١ مسعد، مصدر سابق، ص.٩٤.
٢ المصدر السابق، ص.٧٩.

ذلك من تهديدات تبرزها الدولة الإسلامية في إيران لجيرانها في الخليج، وبعد ذلك جاء دخول المنطقة في ثلاث من الحروب الإقليمية حتى موجة الثورات العربية منذ عام ٢٠١١ التي أطاحت بأنظمة قائمة وهددت الأخرى، كما أن الحروب الأهلية في سوريا والعراق ذات الأبعاد السياسية-الدينية والحرب في اليمن، التي سمعت أصداؤها في جوانب المجتمع في الخليج، وهي أحداث جعلت من الأمن فيها هاجساً مقلقاً لدول المنطقة كما هي للدول الغربية بجانب أنها حملت شعارات دينية ومذهبية بالإضافة إلى التدمير المنهجي للدولة في العراق، أثارت قدراً كبيراً من القلق على أمن المنطقة واستقرارها.[1]

ولم تكن المعالجات السياسية والأمنية والعسكرية التي تبنتها المنطقة في سوريا والعراق كما هي في اليمن إلّا لتضيف المزيد من القلق المستقبلي للمنطقة، وتُدخل المنطقة في التزامات مالية وأخرى عسكرية لها مصاحباتها المستقبلية على المنطقة: مجتمعاً ودولة.

وأعتقد أن حجم التغيرات والتحوّلات التي جاءت على المنطقة، بعيداً عن عاملي النفط والأمن أو بسببهما، تذهب بعيداً عن الحصرية التي لا تجسدها نظرية الريعية في أطوارها الأولى إلّا في الطاقة والأمن. وهي جزئية قد لا تساعد مقولة الريعية على إدراك وفهم حجم التحوّلات التي أصابت الدولة في علاقتها بالمجتمع أو كليهما خلال العقود القليلة الماضية. وهي تحوّلات تكاد أن تكون جذرية في بعضها أو قد لامست الجذرية في بعضها الآخر أو عجزت عن اختراق القشرة إلى الجذر في جوانب أخرى، كالتغيرات التي جاءت على الأسرة الخليجية وفي علاقة النساء بالرجال وفي تغير طباعهم وأنماط حياتهم وسكنهم والتوجهات والاتجاهات التي يتبنونها حيال الآخر ونحو أنفسهم وما يحيط بهم. كما أن طبيعة علاقتهم بأنظمتهم السياسية وما يطرحونه من مطالب في الإصلاح ونقد لسياسات دولهم في الداخل والخارج وممارسات بعض رموزها، التي قد تبدو أحياناً متجاوزة للحدود التي تعارف عليها المجتمع وغيرها، كلها أمور توضح حجم التغيرات التي جاءت على هذه المجتمعات. من الناحية الأخرى إن انخراط الكثير من الفئة الشابة في

1 Mazhar al-Zo'oby and Birol Baskan, *State-society Relations in the Arab Gulf States*, Gerlach Press, Berlin, 2015, pp.1-10

العمل السياسي وفي أعمال "الجهاد" التي تقودها منظمات إسلاموية جهادية في أفغانستان سابقاً وفي العراق وسوريا واليمن وليبيا، وانخراط بعض دول المنطقة في أعمال حربية ظاهرة ومستترة في بلاد الشام والعراق وليبيا واليمن، إن هي إلّا تعبيرا عن هذه التحوّلات، وهي حالة لم تعهدها مجتمعات المنطقة من قبل بل كانت تنأى بنفسها عن الانخراط في صراعات حربية مكشوفة في المنطقة العربية العربية وخارجها، وهي كلها تحوّلات تحمل داخلها مصاحبات سياسية وأخرى اجتماعية وثقافية غير منظورة.

وما نريد قوله هو أنه ليس كل ما يطرح من مطالب سياسية قابلة للتحقق على المدى القصير والمتوسط، بعضها لأسباب متعلقة بطبيعة البناء السياسي والاجتماعي والثقافي ذي القابلية الأقل للتغير السريع، أو لانعدام الرغبة في إطلاق التغيرات على مصراعيها وخلق حالة من الفوضى ليس على الصعيد القطري فحسب وإنما هي كذلك على الصعيد الإقليمي الخليجي ككل، أو الخوف من أن الخضوع للضغط وتحقيق المطالب قد يفتح شهية المطالبين للمسائل الكبرى وهي مسألة تخيف الأنظمة في الخليج. فهي في اتجاهها نحو تحقيق بعض هذه المطالب تنزع أن تكون أدنى مما تطرحه أو تطالب به قوى المجتمع من ناحية وأن يأتي تحقيقها وفق رغبة منه وليس خضوعاً لضغط من هنا أو هناك، وأن تحقيق ذلك قد يأتي ولكن بعد حين. كما أن تحقيقه لا بد أن يُرى عموماً على أنه الرؤية الأفضل والأنجع للمجتمع. كما أن امتناع النظام عن تحقيق بعض الرغبات أو المطالب قد يرى على أنه أولاً لا يرغب في أن يبدو في بعض حالاته متبنياً رأي قطاع من السكان دون الآخر، أو ثانياً اعتقاده أن نزوعه نحو تحقيق مثل ذلك قد يجلب عليه نقداً ولربما عداوة جماعة أو فئة بعينها. وهنا إن أحد الأكاديميين الكويتيين يعلق على محدودية التغيير في الكويت التي هي الأخرى حالة قد تبدو متقدمة على بقية أقطار المنطقة بالقول:

> نظامنا السياسي محدود وأحياناً محدود جداً، ورغم ما يبدو فيه من إمكانات، فهو نظام وراثي، محكوم دستورياً، الإصلاح فيه بطيء، وأحياناً بطيء جداً، والأهم من ذلك أن موازين القوى محسومة، وهي بيد السلطة. فمن يريد المشاركة عليه أن يدرك (هذه المحدودية

والضوابط الكثيرة والمكثفة في عمله السياسي). من المتوقع أن تحدث قفزات إصلاحية هنا أو هناك، لكنها لن تحدث بعيداً عن ميزان القوى، على الأقل ليس على المدى المنظور.[1]

كانت رغبة إعطاء المرأة حق قيادة السيارة والحضور في الفضاء العام قد تأخر حتى صدور المرسوم الملكي في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ الذي يمنح المرأة حق قيادة السيارة، وهو قرار لم يصدر إلا بعد أن تمكن النظام من احتواء رد فعل المؤسسة الدينية التي هي الداعم الأساسي لمؤسسة الحكم، والتي يقوم عليها جزء من شرعية النظام. كما يستمد النظام منها جزءاً من القوة في صراعه مع الخارج أو في موقفه من بعض "صراعات" الداخل وفي الموقف من بعض الأقليات الدينية. وهي مواجهة لا تكسب النظام كثيراً خاصة في مرحلة بدت فيها التوظيفات السياسية للدين في الصراعات السياسية وصراع النفوذ والقوة على صعيد الداخل كما هي على صعيد إقليم المشرق العربي، السمة البارزة في سياسات دول الإقليم، بضفتيه العربية والفارسية. وهي مسألة تنفي ما تطرحه بعض الدراسات السابقة من استقلالية autonomy الدين عن الدولة في مجتمع الخليج العربي أو تلك القائلة إن النفط حرر الدولة ومؤسسة الحكم من المجتمع. كما سنرى إن هذا يؤكد من جديد أن النظام ومؤسسات الحكم، لا تزال بحاجة إلى المجتمع أو بعض أطرافه، مشدودة إليه عبر قنوات عدة من تواشج العلاقة التقليدية والجديدة، المستترة والمعلنة. وهي علاقة تأخذها مؤسسة الحكم في الاعتبار عند سن قراراتها التي في الغالب لا تصاغ ضمن الأطر المؤسساتية والتراتبية القائمة في المجتمعات المتقدمة، إنما هي مداخل لها منطقها الخاص بالدولة-العائلة، الذي قد لا يكون بالضرورة متسقاً مع النظام المؤسساتي الحديث وإن أخذ ببعض شكلياته.[2]

بتعبير آخر: الدولة والمجتمع في منطقة الخليج العربي لا يمثلان كينونتين منفصلتين عن بعضهما بعضاً بحدود وهياكل ومؤسسات واضحة تنتظم فيهما العلاقة بين الدولة والمجتمع كما هي في المجتمعات الحديثة، بل هي حالة تتماهى فيها

١ صحيفة الوسط البحرينية، ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.

2 Jill Crystal, *Oil and politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge University Press, Cambridge, 1990.

العلاقة بينهما. فطبيعة العلاقة القائمة فيما بينهما ليست علاقة بين مؤسسات للدولة من ناحية، ومنظمات للمجتمع من الناحية الأخرى، بل هي في جل سياساتها لا تنزع نحو تجاهل الحالة التي يقوم عليها المجتمع. فالعائلة والقبيلة والدين ولربما الطائفة والجماعة الإثنية هي الأسس التي يقوم عليها المجتمع والأسس التي تتشكل في إطارها علاقة الدولة بالمجتمع ومن ثم سياساتها. فالقول مثلاً إن النفط قد حرر مؤسسات (عائلات) الحكم في الخليج من المجتمع يتجاهل حقيقة أنها في عمومها عائلات ليست منفصلة عن المجتمع إنما هي متداخلة معه عبر القنوات القرابية والاجتماعية والثقافية وأخرى تعاضدية تحتاج كل منها إلى بعضها الآخر: مؤسسات المجتمع كما هي عائلات الحكم.

بالإضافة إلى ذلك، لم تأت العائلات الحاكمة في الخليج من خارج الإطار الجغرافي والإقليمي للمنطقة، كما هي الحالة الأردنية والعراقية والمصرية سابقاً، إنما مثلت أحد المكونات التي يتشكل منها المجتمع، وهم في ذلك يدخلون في روابط نسب مع بعض العائلات على الصعيد القطري أو على امتداد المنطقة. وليست حالة القطيعة التي تتحدث عنها جيل كرستال في كتابها النفط والسياسة في الخليج قائمة على أرض الواقع. فشبكة علاقاتها التعاضدية، أي مؤسسة الحكم، تتداخل فيها الأطر القبلية والعائلية والدينية والمذهبية، بمعنى أن علاقاتها تتجاوز ما يمكن أن نطلق عليه "الأحادية التضامنية"، أي أنها تتحرك في إطار تضامني واحد، كأن يكون قبلياً أو عائلياً أو مذهبياً أو إثنياً فقط، بقدر ما أن طبيعة موقعها، على رأس السلطة وامتلاكها كل مصادر القوة الاقتصادية والقوة السياسية، يدفعها نحو نسج علاقات عابرة للتضامنية الأحادية ونحو قدر أكبر من التضامن القائم على أكثر من جماعة أو قوة في النسيج الاجتماعي القائم. وحتى في مراحل توتر علاقة مؤسسة الحكم مع إحدى هذه التضامنيات، كالقبلية أو المذهبية، فإنها قد تنزع نحو تلقيص علاقتها بها ولربما قد تتخذ بعض الإجراءات الحادة من منافعها في التوظيف والإسكان والخدمات أو الحد من منافع بعض رموزها، لكنها لا تلجأ نحو إحداث القطيعة الدائمة معها. وقد تقدم نماذج الأحداث التي مرت بها الكويت والبحرين خلال السنوات الممتدة من ٢٠١١-٢٠١٦ شواهد على أن علاقات مؤسسات الحكم مع إحدى تضامنياتها

قد تعرضت للاهتزاز وليس القطيعة. فجزء من الاستقرار السياسي للنظام وتجاوز الهزات الداخلية والتأثيرات الخارجية يعتمد على إحداث قدر من التوازن في منافع هذه الجماعات وحاجات أفرادها. وهو توازن قد يميل إلى البعض دون البعض الآخر وفق معطيات التراتبية الاجتماعية الداخلية كما هي وفق ما تتخذه هذه التضامنيات من مواقف معاضدة أو معارضة لمؤسسة الحكم، أو وفق المكانة التي تضعها فيها مؤسسة الحكم أو من يؤثر فيها، أو الصورة التي تحملها مؤسسة الحكم عن هذه التضامنيات. ويتفاوت في هذه التراتبية ثقل وأهمية الجماعة التضامنية من مجتمع إلى آخر في الخليج، ولربما من مدة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد. فقيمة المعيار القبلي في الكويت مثلاً يختلف عنه في البحرين عنه في قطر أو سلطنة عمان، كما أن المعيار المذهبي قد يبدو أكثر بروزاً في الحالة الكويتية والبحرينية عنه في الحالة القطرية والإماراتية التي يبرز فيها المعيار القبلي بصورة كبيرة، كما أن المعيار الجهوي يبدو أكثر قوة في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان عنه في المجتمعات الخليجية الأخرى الصغيرة. فالمواقع التراتبية لأهل نجد مثلاً تعلو كثيراً أو قليلاً عن المواقع التراتبية لأهل الحجاز عنها لأهل نجران والمنطقة الشرقية.

بمعنى آخر: هذه التضامنيات قد تأخذ صيغا ومسميات لكنها تعبّر عن حصص الجماعات والأفراد في مركب القوة القائم. فمواقع الثقل مثلاً لجماعات "الحضر" تختلف عن مواقع الجماعات غير الحضرية كالبدو والأرياف، كما أن مواقع الجماعات القبلية ذات الأصول النجدية الواضحة "الأصيل" قد تختلف عن مواقع تلك الجماعات ذات الأصول القبلية غير الواضحة "البيسري". كما أن مواقع الجماعات "القبلية" تختلف عن مواقع "الهوله"، أو مواقع السنة تختلف عن الشيعة، أو مواقع من يعرفون بأصولهم العربية مقابل ذوي الأصول الفارسية، أو مواقع الرجل مقابل المرأة، أو مواقع المواطنين مقابل الأجانب، أو مواقع الخاصة مقابل العامة. هي مراتب ومواقع ذات علاقة بمركب القوة القائم. قد تستعصي على التغيير الشامل والسريع، فالإطاحة بها قد يطيح بالمجتمع أو يجعله عرضة للاهتزاز، وتغييرها يحتاج الكثير من الجهد والوقت واستعداد الأفراد قبل الأنظمة للتخلي عن فائض القوة لديهم لمصلحة نقص القوة عند الآخرين من أفراد المجتمع.

وتزخر المنطقة بأمثلة وتجارب لدول كيف أدى نزوعها نحو إحداث التغيير السريع والشامل في مركب القوة التقليدي القائم إلى حالات من الفوضى لم تشفَ منها بعد. فمحاولات إحلال مركب جديد للقوة يقوده العسكر ويقوم على الأيديولوجية الماركسية عوضاً عن التوازن التقليدي القائم بين تضامنياته القبلية والطائفية أدخل المجتمع الأفغاني في حالة من الفوضى لم تتعافَ منه أفغانستان حتى الآن. كما أن تدمير الدولة في العراق، رغم كل ما قيل عن انحيازاتها أو نزعاتها الطائفية ونزوعها الأيديولوجي، قاد إلى اهتزاز في شكل التوازن القائم بين تضامنيات المجتمع العراقي القبلي والطائفي والإثني، وهو اهتزاز قاد إلى انشطار في المجتمع قائم على أساس عرقي: عربي مقابل كردي، وآخر طائفي: شيعي مقابل سني، بل إنه اهتزاز قاد إلى شكل من أشكال الدولة المنهارة التي قد تخرج منها دويلات أخرى قائمة على أسس عرقية أو دينية، وهو الأمر الذي يحدث الآن في العراق، وقد لا ينتهي الأمر بعدها عند سوريا.

لقد خلقت هذه الأمور نزعة عند الدولة-العائلة نحو كسب الداخل من المجتمع في جله أو جزئه، وهو كسب يأتي عبر مداخل وطرائق مختلفة: بعضها تقليدي لا زال يعمل به، وبعضها الآخر مستحدث مع التطور الذي جاء على الدولة والنشاطات الاقتصادية الجديدة. فالوظائف والترقي الوظيفي والهبات والعطايا والمكرمات و"الشرهات" ووهب الأراضي والقروض والتسهيل في الإجراءات الحكومية والتسهيلات البنكية والخدمات، وقد يمتد هذا لتسديد ديون فردية أو إلغاء رسوم حكومية أو توزيع حصص في المناقصات والاستثمارات الداخلية، كل تلك مداخل تؤكد تلك العلاقة القائمة بين النظام-العائلة، والمجتمع، وهي علاقة تجعل المنتفعين منها أو من بعضها أو من أي قدر منها على درجة ما من القبول قد تعلو عند البعض أو تنخفض عند البعض الآخر، لكنها في عمومها تؤكد قيام هذه العلاقة وليس انعدامها. وما الإجراءات التي تتخذها بعض الدول حيال منتقديها أو معارضيها من حجب لبعض أو جل المنافع والخدمات أو تبني بعض الإجراءات الأكثر شدة التي قد تمتد إلى "سحب جنسياتهم"، إلّا انعكاس لهذه العلاقة القائمة بين الدولة-العائلة والمجتمع. فقبول ما هو قائم له منافعه على الفرد والجماعة، والارتداد عليه له انعكاساته الضارة

على الفرد كما هو الأمر على جماعته القبلية أو الإثنية أو المذهبية. الفرد هنا لا ينظر إليه خارج إطار جماعته التضامنية بقدر ما ينظر إليه على أنه جزء من جماعة تتضرر بمواقفه وأعماله. حجم منافع الفرد تعبر عن حجم موقعه في جماعته وقربه أو بعده من الدولة كما هي قدرته على التأثير في جماعته التضامنية ودفعها نحو أن تكون امتداداً لما هو قائم لا مرتدة عليه.

وتقوم فكرة علاقة الدولة بالمجتمع على فكرة ضبط المكون المحلي بتضامنياته المختلفة، وهي عملية قد لا تسعفها كثيراً المداخل التقليدية القائمة على الدور الذي يمكن أن تلعبه الجماعة التضامنية في ضبط أفرادها بالأعيان والعائلات أو حتى بعض التكوينات التقليدية الفعالة في أطرها، وهي مداخل لا يبدو أنها قد باتت ذات فعلية في ضبط الجماعات والأفراد وتقدم حالة الانفلات التي جاءت على بعض التضامنيات المحلية في البحرين والكويت ولربما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خلال النصف الأول من هذا العقد، وتدفع بالحاجة إلى تبني بعض المداخل الحديثة في إدارة الأفراد والجماعات التي تقوم على فكرة الضبط عبر المشاركة أكثر منه على فعل الضبط وحده الذي يبدو أنه في جله أمني.

وتحتل الجماعات الطارئة والجديدة على المجتمع، مهما امتلك بعضها من عناصر القوة المالية، مراتب أقل في مركب القوة القائم. وهي جماعات، خصوصاً في أجيالها الأولى، تتسم بكونها ذات طبيعية وظيفية يسهل ضبطها وقد جيء بها لإضعاف أحد أو كل التضامنيات الأخرى القائمة أو تمييع قوتها في العمليات الانتخابية التي قد تجري أو لإضعاف صراع أحدها مع السلطة. بكلمات أخرى: هي توظف كأحد الجماعات المؤثر في مركب القوة القائم، وهي إن لم تستطع أن تندمج مع أحد التضامنيات القائمة، فإنها مع الوقت خصوصاً في أجيالها اللاحقة تشكل جماعتها التضامنية الجديدة، فتنشد مساواتها في حصص القوة مع التضامنيات الأخرى القائمة في المجتمع. وهي إن بدت طيّعة obedience في أجيالها الأولى، فإن أجيالها اللاحقة، في سعيها لتحقيق مطالبها الاجتماعية والسياسية، وبفعل تنامي شعورها بقدر من التمييز أو اللّامساواة في أوساطها، تنزع أن تكون متصلبة، إن لم تكن أكثر شراسة في مواجهة الدولة-العائلة. ونتيجة لغياب أي نمط من سياسات الإدماج للأجيال الجديدة منها

في المجتمع، فإنها تحمل قدراً من الاتجاهات السلبية نحو الدولة، كما نحو الفئات والأفراد والجماعات المرتبطة بالنظام أو المنتفعة منه، أو تلك التي تتزايد حصصها منه إلى حد كبير. هي جماعات يسهل ضبطها في أجيالها الأولى، لكن الانفلات يبدو كبيراً في أجيالها اللاحقة، وهي نتيجة لحالة الحصار المكاني والاجتماعي ولربما الاقتصادي الذي تعيشه، يدفعها ذلك نحو تأسيس هوياتي خاص بها أو أن يتضخم لديها الشعور بخصوصيتها الهوياتية التي تشعر أنها مهددة على الدوام من مراكز القوة في المجتمع. وتمثل الهوياتية البدوية لسكان الدائري الرابع والخامس نموذجاً لذلك، كما يمثل النموذج الهوياتي الجديد أو ما يطلق عليه البعض "جماعة المجنسين" في البحرين وقطر... وغيرها، نموذجاً آخر.[1] وفي العادة إن المكونات الأساسية الأخرى في المجتمع غالباً ما تنظر إليها على أنها جماعات جديدة أو أنها تمثل أحد الأدوات السياسية التي توظفها الدولة في صراعاتها الداخلية. وهي في أجيالها الجديدة تتسم بفقرها التعليمي واحتلالها الرتب الدنيا في السلم الوظيفي الحكومي. لكن برامج التعليم والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة قد حسّنت أوضاع أجيالها الجديدة.

مع الوقت، تدخل الجماعة الجديدة بحكم طبيعة تشكلها الهوياتي في صراع مستتر أو معلن مع جماعتين اثنتين: صراع موجه نحو الدولة وتحديداً نحو الأفراد أو الفئات التي تعتقد أنها تنازلها العداء أو أنها تمارس نحوها قدراً من التمييز بفعل خصوصيتها الهوياتية القائم على أساس قبلي أو طائفي أو جهوي، وصراع آخر متجه نحو جماعات من خارج إطار الدولة لكنها مندمجة فيها بفعل تماهي مصالحها مع مصالح الدولة أو قريبة منها أو منافعها من الدولة أكثر من الآخرين.

بمعنى آخر: هذه الجماعات تدخل في صور مختلفة من الصراع تتداخل فيها عناصر تقليدية قائمة على العائلة والقبيلة، والطائفة وأخرى قائمة على الطبقة والناحية الجهوية. وفي الغالب إن الصراع بين الجماعات المتنافسة يأخذ طابعاً هوياتياً فرعياً كأن يكون محوره قبلياً أو طائفياً ولربما جهوياً. وهو صراع، كما يقول كارستن دو دريا Carsten De Dreu، ينشأ إما لاختلاف الأهداف أو الدوافع وأحياناً كصراع على

١ انظر عبد الله جناحي، "التجنيس والطائفة الثالثة"، ورقة مقدمة إلى "ندوة التجنيس: مقاربة موضوعية للآثار والمواقف"، جمعية الاجتماعيين البحرينية، البحرين، ٣١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩.

موارد هي في الأصل شحيحه، وإما أن توزيعها لا يتم بالتساوي. وفي أي صراع بين جماعتين متنافستين، تخلق نزعة الاستحواذ والخوف قدراً من التساند الجماعي لديها في مواجهة الآخر. من هنا، تتحوّل الجماعة بفعل تساندها إلى كتلة في مواجهة الجماعة الأخرى المتصارعة معها أو في مواجهة الدولة. ويخفي هذا الفعل التساندي الخلافات الداخلية داخل الجماعة. وهو اتحاد قد لا يقوم بالضرورة على المكون الهوياتي، أي أنه تكتل لا يمثل وحدة الجماعة الهوياتية، بقدر ما يقوم على ميكانزمات نفسية تدفع نحو هذا الارتداد والالتحام والتشابك السلوكي الجماعي[1] خصوصاً عندما تشعر الجماعة أنها في خطر أو مستهدفة نتيجة لأصلها القبلي أو الإثني أو الديني والطائفي.

ورغم أن الدولة في الخليج لا تقوم على أيديولوجية محددة، كما هي الأنظمة العربية الأخرى في بلاد الشام والعراق وأفريقيا، فإن التوظيف الكبير للعاملين العرب في جهاز الدولة كمستشارين وفنيين، من ناحية، والتحالفات السابقة والحالية مع جماعات الإسلام السياسي العربي، كجماعات "الإخوان" والسلف، من ناحية أخرى، بدا أنه مشكل لنوع من الأيديولوجيا التي تعمل هذه الجماعات عبر أجهزة الدولة على تحقيقه. من جهة ثانية، نتيجة لوجود آذان صاغية لحديثهم، فإنها تدفع نحو تشكل مواقف للنظام متأثرة بمواقفها هي، أي الجماعات الإسلاموية أو السياسية الأخرى، كالاتجاهات المشككة في مواقف الجماعات الشيعية المحلية من الدولة، أو التخويف من خطورة تأثير الجماعات الليبرالية المحلية في الحكم لكونها جماعات قد تحمل أجندات إصلاحية لا تتسق مع مرامي السلطة.

وقد تشكلت اتجاهات ومواقف، قد تكون راسخة عند بعض قيادات العائلات الحاكمة في الخليج، حول أن جماعات "الإخوان المسلمون" والسلفية، بفعل طبيعتهم السياسية المحافظة وسلوكهم النفعي، أقرب إلى النظام من الجماعات السياسية الأخرى النازعة نحو تحقيق قدر من الإصلاح السياسي في المجتمع الخليجي. وهي، أي جماعات "الإخوان" والسلف، نتيجة لطبيعتها الوظيفية ذات النزوع النفعي، يسهل ضبطها ثم توجيهها وفق رؤى ومرام النظام، لكن صعود جماعات "الإخوان"

1 Carsten De Dreu, *Social conflict within and between groups*, Pschology Press, New York, 2014, p.5.

وتستحواذها على الحكم في الأيام الأولى للثورة في مصر وتونس، وبفعل الانفلات الذي باتت عليه الأجيال الجديدة منها، وذلك في أطروحاتها السياسية ونزوعها نحو ممارسة العنف لتحقيق أهدافها، قد أثارت المخاوف من الأهداف السياسية غير المعلنة لها، الأمر الذي دفع نحو إبعادهم عن الواجهة السياسية في البحرين والكويت، وإلى اتخاذ إجراءات رادعة وأكثر شدة لنشاطهم في الإمارات العربية المتحدة، رغم احتضان قطر لهم، وتحديداً تلك القيادات والنخب القادمة إليها من البلاد العربية الأخرى. وهو احتضان ازدادت قوته بعد أحداث الربيع العربي ودخول الكثير من قيادات هذه التنظيمات في مصر وسوريا... وغيرها، إلى الشتات.

٣- العائلة والدولة: حالة من التماهي

هناك قدر من التداخل التام بين العائلة/ مؤسسة الحكم والدولة قد يصل في بعض حالاته إلى قدر من التماهي يصعب فيه على الباحث الفصل بينهما، بمعنى أن أي فرد في العائلة قد يجد في نفسة سلطة أو تمثيلاً لها، كما أن محاولات بعض حكام المنطقة فرض سلطة الدولة قد واجه مقاومة شديدة من مراكز القوة داخل العائلة أو من بعض أفرادها. وتزخر مجتمعات المنطقة بالكثير من الأمثلة والحالات لمحاولات بعض أفراد العائلة مقاومة سلطة الدولة أو الخروج على هيبتها. من الناحية الأخرى يقود هذا التماهي إلى حقيقة أخرى: أي خلاف يدب داخل العائلة أو بين أفرادها الرئيسيين يقود بدوره إلى خلاف في الدولة، أو يحد قدرتها على فرض إرادتها أو يكون له تأثير في اتخاذ قراراتها. فالأطراف المتصارعة داخل العائلة لها مصالح وأتباع داخل الدولة كما داخل المجتمع، الأمر الذي يجعل أي خلاف فيما بينها انقساماً في الدولة كما في المجتمع.

كما أن أي معارضة للحكومة أو سياساتها، التي هي جزء من الدولة، قد يُرى في الحالتين على أنه تمرد على الحكم، أي معارضة للعائلة، كما هو خروج على الدولة، وقد يحسب أنه غياب للولاء السياسي للحكم أو انشقاق عنه[1]. وهي في هذا ترفع أي

١ عبد العزيز الخضر، السعودية سيرة دولة ومجتمع، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠، ص ٢٥٩.

خلاف سياسي إلى مستوى الخلاف بين التضامنيات المكونة للمجتمع أو إحداها والحكم، أي أن يعطى هذا الخلاف بعداً طائفياً أو قبلياً أو إثنياً. من هنا، لا تذهب الحلول المقترحة غالباً لهذا الصراع إلى جذر المشكلة الذي هو قد يكون سياسياً أو ذا أسباب اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، وإنما ترى فيه صراعاً على الحكم أو طمعاً من إحدى تضامنيات المجتمع فيه. حتى صراعات القوة بين الأطراف المختلفة داخل مؤسسة الحكم غالباً ما تحاول بعض أطرافه أن تجلب لها سنداً مجتمعياً في مواجهة الآخر، وغالباً ما يكون سنداً عائلياً، أي من داخل العائلة ذاتها أو العائلات التي تمثل امتداداً لها، أو تبحث عن سند قبلي، أي الاستنجاد بالقبائل التي تجد مؤسسات الحكم في بعضها قدراً من السند والدعم، أو تبحث عن سند في أوساط إحدى الطوائف أو الجاليات.

في هذا السياق، تقوم فكرة إدارة المجتمع على أنه شأن خاص بالدولة–العائلة، وقد توظف بعض أطرافه أو تياراته لتسهيل ذلك لكنه يبقى شأناً خاصاً بها. وهي في ذلك قد تُمثل رموزاً من القبيلة أو العائلة أو الطائفة في واجهة الدولة وقياداتها، كما قد تنزع نحو توزير بعض رموز التيار الليبرالي أو الإسلاموي بإشراك بعض عناصره أو رموزه في السلطة، لكنها لا تترك لأي من هؤلاء حقاً في امتلاك تأثير انفرادي، أو أن يكون مستحوذاً على الفضاء الذي هو جزء منه، أي أن يكون له تأثير في المجتمع أو قطاع منه بعيداً عن رغبة الدولة، أو أن يوظف الفضاء العام في معاداتها. وهي في ذلك قادرة على تحجيمه وضبطه أو الحد من تأثيره أو تأثير دعواته عبر أدواتها القانونية والقضائية ومؤسساتها التشريعية والأمنية والإعلامية. ومن الناحية الأخرى، فإن الدولة–العائلة ذات قدرة على تحجيم أو احتواء تيارات الإسلام السياسي السني أكثر من الشيعي. من هنا، دخلت تيارات الإسلام السياسي الشيعي بفعل طبيعتها الدغماتية ولربما ديماغوجية بعضها الآخر في صراع مع الدولة في بعض أقطار المنطقة، وتحديداً في البحرين والكويت والسعودية. وهي تيارات بفعل مرجعيتها الدينية التي تلتقي مع الكثير من الأحزاب الشيعية العراقية ومع "حزب الله" اللبناني ومع بعض الفصائل السياسية المتشددة في النظام الإيراني، فإنها اتهمت دوماً بتبعيتها لهذه القوى أو أنها أداة في يد النظام الإيراني يحركها في عكس مصالح المنطقة أو ضد مصالح دولها

وشعبها ولربما جماعتها المباشرة.

من الناحية الأخرى، رغم أن المجتمع، كما يقول عبد العزيز الخضر، ينظر إلى الدولة بصورة أبوية في مراحله المبكرة، ولربما لا يزال كذلك في بعض حالات المنطقة قبل أن تأتي التحوّلات على بعض قطاعات الأجيال الجديدة، فإن الدولة قد لا تتساهل مع أي معارضة قد ترى فيها نوعاً من التهديد الوجودي لها. المجتمع يعرف قوة الدولة وهيبتها، فهي سلطة أبوية لكنها ليست ضعيفة أو متساهلة مع أي خروج عن الأعراف والتقاليد السياسية القائمة. من هنا، يواجه أي خروج لفظي أو فعل بحزم وصرامة.[١]

وقد جرى العرف في الكثير من مجتمعات الخليج على أن يكون هناك توازن في القوة بين أطراف السلطة أو أجنحتها الداخلية. وهي تجعل القوة لا مركزية في بعض ظروفها وأحوالها، كما تضفي على قرارات الدولة الداخلية والخارجية قدراً من الحذر الذي يحميها من الانزلاق في قرارات تتصف بالتسرع أو بالتصلب. كما أنها حالة كانت تعطي الأطراف الأخرى في الحكم هامشاً من القدرة على انتقاد مواقف أو سياسات الأطراف المشاركة في الحكم مباشرة، وهي في بعض حالاتها، رغم تعددية مراكز القرار فيها، فإنها تسمح أن يكون لأطرافها المختلفة حصة فيها. بمعنى آخر: لقد ساعد تعدد مراكز القوة والسلطة في بعض دول المنطقة، التي هي في الغالب متوزعة على أكثر من طرف أو جناح من أجنحة السلطة، في أن تُكسب الدولة قراراتها قدراً من الحذر والحيطة، وهي حالة رغم بعض مثالبها فإنها قد أكسبت بعض أنظمة الحكم في المنطقة قدراً من التوازن في طريقة تعاطيها مع الأمور السياسة الداخلية ومواقفها من الصراعات الإقليمية في المنطقة. وتشير تجارب المنطقة إلى أن النزوع نحو المركزية الأحادية داخل مؤسسة الحكم، وقد باتت عليه جل أقطار المنطقة، قاد إلى اهتزازات في علاقات الداخل كما علاقات الخارج، إذ أنتجت نزعة الانفرادية في بعض حالاتها إلى إدخال بعض مجتمعات المنطقة أو بعض أطرافها المركزية في قدر من نزاع القوة أخذ في بعض حالاته قدراً من العلانية الصريحة، وفي بعضها الآخر، بدا صراعاً مستتراً بين أطرافها، أو قاد إلى الدخول في صراعات إقليمية منهكة للقوة

١ المصدر السابق، ص.٧٦٨.

الاقتصادية والسياسية لبعض مجتمعات المنطقة، وإلى أن تلعب بعض دول المنطقة أدواراً إقليمية تتجاوز حدود الإقليم كما تتجاوز إمكاناتها البشرية والجيوسياسية، وإن كانت تلتقي مع بعض قدراتها الاقتصادية.

خلاصة القول هنا: العائلة والقبيلة من ناحية، والطائفة من ناحية أخرى، رغم التغيرات التي أصابت وظائفها التقليدية، ورغم التحوّلات التي جاءت على مجتمعات الخليج خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، فإن سلطتها على أفرادها لا تزال قائمة، وهي مؤسسات تبدو في بعض الأحيان التي يتعرض فيها النظام للتهديد الداخلي أو الخارجي، أو تتعرض إحدى تضامنياته للتهديد، أقوى مما يعتقد البعض، بل تبدو أحياناً كأنها مؤسسات فوق مؤسسة الدولة، أو المؤسسات الفعالة والمؤثرة في الدولة والمجتمع. بتعبير آخر: إن الدولة في مجتمعات الخليج، ونتيجة لتباطؤ بنائها المؤسسي والثقافي، تبدو انعكاساً لمصفوفة التحالفات القائمة بين التضامنيات في المجتمع، بعضها أو إحداها من ناحية، ومؤسسة الحكم من ناحية أخرى، بل يمكن القول إنّ هذا التحالف أو هذا التوافق بينهما يمثل العصب الأساسي الذي يحافظ على كيان الدولة والمجتمع، وأي اهتزاز أو صراع بين هذه التضامنيات بشكله القائم في بعض مناطق الجوار الجغرافي (العراق وسوريا واليمن)، أو بين إحداها ومؤسسة الحكم، يعني اهتزاز أو انهيار الدولة أو عجزها عن أداء وظائفها، بل قد ينظر له على أنه نيل من شرعيتها القائمة في الأساس على هذا التحالف أو الترابط التضامني.[1]

وقد يفسر كل ما سبق في ضوء حقيقة أن التحوّلات الاقتصادية الكبيرة التي مرت بها المنطقة لم تلحقها تحوّلات جذرية في الثقافة السياسية الحاكمة لمنظومتها السياسية، إذ سعى البناء السياسي نحو الاحتفاظ بكينونته واستقلاليته عن مجمل التحوّلات التي جاءت على الأنساق الأخرى. وهي استقلالية قد تكون منحته إياها العزلة الجغرافية للمنطقة لفترات تاريخية سابقة لاكتشاف النفط، وهامشيتها في التاريخ السياسي العربي، ولخبرتها الكولنيالية التي فرضت عليها أن تكون بعيدة، بحكم طبيعتها القبلية والسياسية، عن تجاذبات وصراعات السياسة العربية المعاصرة. بل يمكن القول إنّ قدرة النظام الخليجي على تقديم مصفوفة من الخدمات النوعية ضمن سياسات دولة

١ انظر: باقر النجار، **الديموقراطية العصية في الخليج العربي**، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٨، ص.٤٥.

الرفاه في الحقب السابقة، أعطت البناء قدراً من الثبات والاستقرار السياسي استطاع النظام بها أن يتجاوز كل الأعاصير التي مرت على الإقليم العربي منذ خمسينيات القرن الماضي حتى الآن. ولا بد من الإشارة إلى أن محاولات الإقليم تجاوز الاهتزازات التي أبرزها ما سمي الربيع العربي في الأقاليم العربية المحيطة به قادت إلى مجموعة من الإجراءات الأمنية المتشددة في بعض دول الإقليم وإلى مصفوفة من الخدمات والإجراءات الأخرى السياسية والاجتماعية وإلى عطايا استطاعت المنطقة في بعضها أو جلها، ولو مؤقتاً، تجاوز بعض التحديات السياسية التي كان من أبرزها مطالبات الإصلاح السياسي وتهديدات الإسلام السياسي. وهي حلول تبقى في اعتقادي وقتية، ويتطلب تجاوزها، أي التحديات، البحث في القدرة على ابتداع الحلول الاستباقية، وهي سياسية أكثر منها أمنية، وتستطيع بها المنطقة أن تمتص جزءاً مهماً من مطالبات الإصلاح على المدى المتوسط إن لم يكن البعيد. كما يتطلب ذلك تبني سياسات للإدماج الاجتماعي لكل مكونات المجتمع، تتجاوز بها حالة الصدع الذي أحدثه الانفلات الهوياتي في المنطقة العربية.

٤ – ما استقرت فيه طبيعة الدولة

ويمكن هنا إبراز أهم الخصائص التي تتسم بها الدولة في الخليج:

أولاً: إنها دولة في طور تشكيل هياكلها التنظيمية والدستورية، وهي في آليات اتخاذ القرارات فيها قد لا تنتسب في جلها إلى المؤسساتية الحديثة، رغم أن بعضها قد قطع شوطاً في هذا الطريق. فالشيخ أو الأمير أو رئيس الدولة يبقى مركز السلطة وهو في هذا يجمع في يديه جميع السلطات. وهي سلطة قد تكون مطلقة في بعض الأقاليم لكنها قد تكون في بعضها الآخر محددة بنصوص دستورية أو أعراف أو أنساق اجتماعية أو ثقافية، وهي في هذا تشبه بعض الشيء في بعض حالاتها سلطة رب الأسرة في الأسرة التقليدية. وهي حالة لا تسودها القطيعة بعد الخصام مع المجتمع أو بعض مكوناته، أي أنها حالة، رغم سلطة البعض التي قد تكون مطلقة، فإنها تجعل التصالح بعد الخصام أمراً ممكناً. بمعنى آخر: هي سلطة يمكن وفق أعرافها تجاوز قراراتها

أو قرارات مؤسساتها القائمة كتجاوز بعض أحكام القضاء أو إطلاق سراح بعض السجناء أو وقف تنفيذ حكم للإعدام... وغيرها من الإجراءات، عبر عرف التراضي الذي يحفظ للسلطة هيبتها وتسيدها مقابل الآخر. وهي حالة تقوم على فكرة الارضاء بمنطقها التراتبي القائم في المجتمع أكثر من فكرة التفاهم في إطارها المؤسساتي القائم على الفصل بين السلطات أو التنازل المتبادل COMPROMISE. وهي حالة ترفض منطق الفرض أو الإرغام على تبني حلول تذهب بها بعيداً عن الممكن وتحديداً في أطرها السياسية المتعلقة في استمرارية وجود العائلة على رأس السلطة والمجتمع وفي حجم سلطتها التي قد تكون في بعض حالاتها مطلقة على الدولة والمجتمع. وهي استمرارية تنطلق من شرعيتها التاريخية التقليدية وربما القبلية رغم قبول بعضها بعض التحسينات والتعديلات الدستورية الحديثة. لا تزال فكرة أن الحاكم (الشيخ) ممثل عن كل المجتمع وهو في هذا أب للجميع قائمة ومؤثرة في الطريقة التي تدير بها الدولة علاقتها بالمجتمع، وتعاقب الأجيال وسمات الحداثة الكثيرة التي حولها لم تغير واقع أمرها السياسي كثيراً. وهي تُسهل لمن يستطيع الوصول إليها أموره وتقضي حاجته، بل حتى القائلون والداعون وربما المطالبون من بعض أفراد المجتمع بالإمارة أو الملكية الدستورية يطرقون أبوابها كلما مرت بهم ضائقة أو متاعب مع السلطة أو بعض أجهزتها أو ألم بهم مرض يتطلب علاجه في الخارج، أو مروا بضائقة استنجدوا فيها برأس الدولة أو أحد رموزها المؤثرين.

ثانياً: الدولة في الخليج سواء أكانت إبان مرحلة المشيخة أو الإمارة أو الدولة الحديثة، وبخلاف الرأي الشائع كانت تتمتع بقدر من الاستقلالية AUTONOMOUS في إدارة شؤونها الداخلية بعيداً بعض الشيء عن القوى الدولية المرتبطة بحمايتها أو بعض القوى الإقليمية المتحالفة معها أو المؤثرة فيها. فالسياسة القائمة على استمرارية الأوضاع القائمة status qua التي كانت تتبعها بريطانيا إبان الحقبة الكولونيالية وكذلك القوة المالية التي عرفتها دول المنطقة في المرحلة اللاحقة لحقبة السبعينيات من القرن الماضي عززت هامش الاستقلالية في إدارة الشأن الداخلي في هذه المجتمعات. وإذا ما كانت سياساتها وأدوارها الخارجية قد تتأثر بمصالحها وعلاقاتها بدول الإقليم والعالم، بل إنها بفعل تمفصلها في النظام الاقتصادي العالمي قد لا تتبنى سياسات

مناقضة بالكامل للسياسات الغربية، فإن سياساتها وقراراتها الداخلية تفرضها رؤاها الخاصة والمستقلة، وإن كانت في بعض الأحيان تخضع لضغوط تمارسها عليها الدول الغربية أو المنظمات الحقوقية العالمية، الأمر الذي يفرض على هذه الدول قدراً من التكيف والتغيير، وهو تغيير قد لا يصيب أحياناً إلّا جانباً بسيطاً من المشكلة. فمثلاً مارست الدول الغربية والدول المصدرة للعمالة والمنظمات الحقوقية الدولية كـ"منظمة مراقبة حقوق الإنسان" و"منظمة العفو الدولية" ضغوطاً مباشرة لإلغاء نظام الكفالة وما تتعرض له عمال الرتب الدنيا بمن فيهم خدم المنازل من استغلال، لكن أياً من هذه الدول لم يقدم على إلغاء نظام الكفالة بالكامل، بقدر ما أدخل عليه قدراً من التحسينات أو تغيير بعض شروطه. كما أن القضايا والمشكلات المتعلقة بالحريات السياسية وسجناء الرأي وحقوق الأقليات الإثنية والدينية من المواضيع التي تتعرض بسببها دول المنطقة لضغوط خارجية، لكن ذلك لم يمنعها من التعامل مع هذه المواضيع من منظورها الخاص، وأن تتكيف في بعض الحالات لضغوط الخارج كإيقاف تنفيذ بعض أحكام القضاء أو إطلاق سراح بعض سجناء الرأي... وغيرها، أو أن تمتنع عن كل ذلك وتنفذ حكمها أو إرادتها الخاصة. كما أن حجم وقوة هذا الضغط قد يختلف وفق حجم الدولة وموقعها الاقتصادي العالمي.

ويبقى القول إنّ دول المنطقة، في عمومها، وإبان ما سمي الحراك البحريني والعماني في مطلع عام ٢٠١١، وقفت بقوة أمام بعض المقترحات الأميركية كحلول للحالة البحرينية، إذ وجدت فيها هذه الدول أنها مضرة بالبناء الذي يتشكل وفقه نسق القوة القائم بل مُهدد لسلطتها التقليدية في دولها. وقد يخلق سابقة قد تتكرر في مجتمعات أخرى في المنطقة، ومن ذلك عندما أبعدت السلطات البحرينية في السابع من تموز/ يوليو ٢٠١٤ توماس مالينوفسكي، وهو مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الديموقراطية وحقوق الإنسان والعمل عن المنامة، بدعوى تدخله في في شؤونها الداخلية. وهو قرار بدت فيه الاعتبارات الداخلية دافعة نحو اتخاذ قرارات في مواجهة توجهات أو سياسات لدول حليفة وقوة عظمى. وهي حقائق لا تعكس الاعتقاد السائد عند البعض في أن المجتمعات أو الثقافات التقليدية أو الصغيرة فاقدة لأي نوع من أنواع القوة فقط لأن هياكلها السياسية تقوم على معطيات علاقات القوة

التقليدية. فالمجتمعات التقليدية أو تلك البعيدة عن السمات الحديثة في هياكلها السياسية، أو تلك التي لا تزال في طور التحوّل والتي لا تزال علاقات أنساقها السياسية والاجتماعية قائمة على الترابط القبلي أو القرابي أو الديني، تتمتع كذلك بأنماط من ممارسة القوة في علاقاتها مع مجتمع الداخل، أي في علاقتها العمودية بمجتمعها، كما في علاقاتها الخارجية.[1]

بالإضافة إلى ذلك، كان موضوع الحقوق السياسية للمرأة أحد المواضيع التي خضعت بسببها بعض دول المنطقة في المرحلة السابقة لضغوط خارجية، وهو موضوع تجاوزته جل دول المنطقة بإعطاء المرأة حقوقاً سياسية مساوية للرجل في الانتخابات المحلية والبرلمانية، وحضورها الجزئي في مراكز متقدمة في أجهزة الدولة وإداراتها. وتبقى الصيغ التي خرجت بها دول المنطقة من إدماج المرأة في العملية السياسية وتمكينها اقتصادياً صيغاً تكيفية تأخذ في اعتبارها الطبيعة المحافظة لمجتمعاتها المحلية والخشية من ردود فعل مؤسساتها الدينية الرسمية وغير الرسمية، التي تتسم في عمومها بالمحافظة، بل في بعضها الآخر بالتشدد.

ثالثاً: إن طبيعة علاقات الدولة-العائلة بالمجتمع لم تكن دائماً تذهب في اتجاه واحد، أي علاقات الأمر والمُتلقي، فهي علاقة كان للمجتمع تأثير فيها سواء أكان ذلك في بعض قراراتها أم في طريقة تعاطي الدولة مع بعض شؤون المجتمع. ويأتي هذا التأثير من قول في مجلس في حضور الشيخ الحاكم أو المسؤول أو على شكل حديث في إذاعة أو تلفاز محلي أو مقالة أو تعليق في صحيفة محلية أو من مقطع "يوتيوب" على وسائط الاتصال الاجتماعي الحديثة. وهي وسائط تساعد أحياناً لتعديل قرار أو التراجع عنه أو تجميده أو بالعدول عن إصداره، بل باتت وسائط الاتصال الاجتماعي الحديثة وسيلة مهمة من وسائط ممارسة الضغط على الدولة أو مؤسساتها. ولربما كانت إقالة الملك سلمان بن عبد العزيز رئيس المراسم الملكية في الديوان الملكي من منصبه بعد أن انتشر مقطع لضربه أحد الصحافيين، خلال حفل استقبال الملك سلمان العزيز نظيره المغربي محمد السادس في الرابع من أيار/ مايو ٢٠١٥، حادثة هي الأولى من نوعها في تاريخ المملكة العربية السعودية. ويكفي القول إنّ التراجع

1 Pierre Clastress, Op cit, p.22.

عن تطبيق حد الجلد على داعية الحقوق المدنية السعودي رائف بدوي كان في بعضه نتيجة للحملة الضاغطة في الداخل لإطلاق سراحه، التي تزامنت مع حملة دولية، رغم الحملة الداخلية التي قادتها بعض قيادات القوى الدينية السعودية للمطالبة بتوقيع الحد عليه. وليس خفياً أن بعض أن بعض هذه الحملات والدعوات المتعلقة ببعض القضايا الاجتماعية أو السياسية المحلية قد لا تخلو من التوجيه وليست في جلها منعدمة التنظيم.

رابعاً: إن المال النفطي لم يعط فحسب هذه الدول قوة في إعادة تشكيل نسيجها الاجتماعي الداخلي: حضر مقابل بدو وريف، وسنة مقابل شيعة، وعرب مقابل هولة أو عرب مقابل عجم أو أعاجم وليبراليين مقابل إسلامويين أو مواطنين مقابل أجانب أو وافدين... إنما ساعد أيضاً على إدارة المنافسة والصراع فيما بينها أو تحييد جماعاته أو تكتيلها إحداها في مواجهة الأخرى. وهي قوة امتد تأثيرها حتى الجوار العربي بل يمكن القول إنّ نوعاً من الهندسة الاجتماعية في عموم المنطقة العربية قد تشكل بفعل المال النفطي[1]. ويكفي القول إنّ امتلاك دول المنطقة أهم فضائيتين عربيتين، "الجزيرة" و"العربية"، وأهم صحيفتين تصدران في المنطقة، الحياة والشرق الأوسط، قد مكنها من أن تؤثر إلى حد كبير في التوجهات الأهلية والرسمية للمجتمعات العربية الأخرى.

خامساً: يحتل الدين في بعض أقطار المنطقة المكانة المؤثرة في السياق السياسي، والكثير من الدرسات قد ركزت على الدور السياسي الذي لعبته الحركة الوهابية في النظام السياسي السعودي، في أنها قد أصبحت مع الوقت الأيديولوجية التي أقيمت وفقها الشرعية السياسية، ويبدو أنها الآن تشكل عبئاً بات النظام يستشعر ثقله على سياساته في الداخل والخارج رغم أدوارها الوظيفية المهمة في صراعات الداخل والخارج.

من الناحية الأخرى إن مركزية الخطاب الديني كأداة اجتماعية مهمة للشرعية السياسية قد أعطى السلطات مثلاً في المملكة العربية السعودية فضاء تمؤسس فيه الأدوار التي يمكن أن يلعبها الدين أو رجالاته عبر خلق جهاز بيروقراطي ذي مراتب

1 Adam Hanieh, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States*, Palagrave Macmillan, New York, 2011.

ومستويات قرار مختلفة، يأتي على رأسها "هيئة كبار العلماء" التي تشكلها السلطات السياسية، أو تنحّيها أو تنحّي بعض أعضائها أيضاً. وتمنع هذه الخطوات أن يؤثر في تشكيل هذه الهيئة أو بعض أعضائها جماعة سياسية مناهضة أو غيرها في أوقات القلاقل والأزمات، بل إن أي موقف لأي عضو فيها يبدو مناقضاً للتوجهات السياسية الرسمية قد يدفع نحو تنحيته والاستغناء عن خدماته.[1]

مع ذلك، تلعب المؤسسة الدينية أدواراً قد تبدو ذات ثقل أقل في المجتمعات الخليجية الأخرى. قد تعلو أدوار بعضها وقت الحاجة وقد تنخفض في أوقات أخرى. وحاولت بعض أقطار المنطقة أن تدمج بعض ممثلي جماعات الإسلام السياسي المحلي، السني والشيعي، كـ"الإخوان" والسلف وبعض المتعاطفين أو المندمجين مع "حزب الدعوة" الشيعي ضمن مؤسسات الدولة. وقد يفسر هذا جزءاً من الركون إلى أمان موقف الجماعات الإسلاموية وتحديداً "الإخوان" والسلف لدى مؤسسة الحكم رغم بعض حالات الجفاء والبعد التي قد تمر بها أحياناً علاقتهما.

وما يجب التذكير به هنا أن الدين يبقى في المجتمعات العربية عامة، رغم توظيفات الدولة السياسية له، ذا طبيعة استقلالية في علاقته بالمتغيرات الأخرى، لأن قدرة الدولة على التحكم في مخرجاته أو السيطرة على موجهاته لا تبقى مطلقة في كل الأحيان. وقد تستطيع الدولة تحقيق السيطرة الإعلامية بل احتكار المسألة الإعلامية برمتها، حتى في أوضاعنا الحالية، أو السيطرة على المدخلات التعليمية في المدارس الحكومية والخاصة أو التحكم بالمسألة المالية عبر قنواتها المختلفة لكنها تبقى محدودة القدرة على التحكم في الدين نتيجة لطبيعته المستقلة ومجاله النوعي. وهذا يفسر انفلات قدرة الدولة على التحكم في الأجيال الجديدة للجماعات الإسلاموية، بل القدرة على التحكم بالخطاب الديني الداخلي لها، الذي في بعضه قد يكون نتاجاً للتعليم الديني الحكومي أو نتاجاً لبرامجها الدينية في وسائطها الإعلامية الرسمية، بل إنه في الكثير من الحالات يتمرد بعض شخصيات المؤسسة الدينية على الحكم أو بعض سياساته.[2]

سادساً: للدولة في منطقة الخليج هويتها القبلية أو الدينية أو كلتاهما، وهي هوية

1 Bernard Haykal, *Saudi Arabia in Transition*, Princeton University, New Jersey, 2015, p.66.

٢ المصدر السابق.

تشترك فيها كل أقطار المنطقة بطريقة أو بأخرى. وللدولة هويتها التي تكتسبها من أيديولوجية أو عقيدة سياسية أو دينية أو إثنية أو قبلية تأتي إليها من الداخل أو الخارج أو تصنعها لنفسها.

سابعاً وأخيراً: يتسم عمل الدول نتيجة لطبيعتها الهيراركية وثقافتها الاجتماعية بأنه ضد أي تطور في عملها المؤسساتي. وهي نتيجة لطبيعة مركزية السلطة القائمة فيها حيث تبني في أوساط مؤسساتها الحديثة أو العاملين فيها أو داخل المجتمع نوعاً من الثقافة أو النزعة السلبية الرافضة للعمل المؤسساتي. من هنا، بدت عملية تجاوز الهياكل الإدارية والقانونية القائمة، التي تتم أحياناً من داخل هذه المؤسسات عبر أصحاب الرتب السياسية أو الوظيفية العليا، أو بقوة من أعلى مراتب الدولة، في نزعة يلجأ إليها الفرد، أو الجماعة، لتحقيق منافعة أو لتلبية مصالحه أو للتخفيف عن بعض مظالمه.